الأمم المتحدة

S/2018/614



مجلس الأمن

Distr.: General
18 June 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠٠٦)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - هذا هو التقرير الفصلي السادس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويتضمن التقرير استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ تقريري السابق عن الموضوع، الذي قُدِّم شفويا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو يغطي التطورات المستجدة حتى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ثانيا – الأنشطة الاستيطانية

٢ - أعاد مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على أنّ إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وكرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقديمَ طلبات أو منحَ موافقات أو طرحَ مناقصات لتشييد حوالي ٣ ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات داخل المنطقة جيم بالضفة الغربية المحتلة. وثلث هذه الوحدات يوجد داخل مستوطنات بمناطق نائية تقع في عمق الضفة الغربية. وهناك خطط لتشييد ٢ ٣٠٠ وحدة سكنية قد بلغت مرحلة متقدّمة في عملية الموافقة، فيما بلغت خطط لتشييد ٣٠٠ وحدة سكنية مرحلة الموافقة النهائية، وتم الإعلان عن المناقصات الخاصة بتشييد ٩٠٠ وحدة. وخلال فترة الإبلاغ السابقة، قُدّمت طلبات بشأن ١ ٥٠٠ وحدة، وتمت الموافقة على ١٦٠ منها، وأُعلن عن مناقصات بشأن ٩٠٠ وحدة. وعلى غرار الفترة السابقة، لم تشهد القدس الشرقية المحتلة تقديم طلبات أو منح موافقات أو طرح مناقصات لتشييد وحدات سكنية. ومن بين أكبر الخطط المقدّمة بشأن مستوطنات تقع في عمق الضفة الغربية هناك خطط لتشييد ١٣٥ وحدة في تيني، و ١٥٦ وحدة في



18-09913 (A) 210618 210618



كريات أربع، و ١٨٩ وحدة في تالمون، و ١٠٢ في نيجوهوت. ومن الخطط التي تم إقرارها الخطةُ المتعلقة بتشييد ٥٥ وحدة سكنية في مستوطنة بتزائيل الواقعة في وادي الأردن عند نقطة حساسة قد يفضي التوسع الاستيطاني فيها إلى احتمال قطع خط الاتصال بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية من شمال الضفة الغربية.

٤ - وفي ٢٦ آذار/مارس، احتلت ٢٠ أسرة من أسر المستوطنين منزلين يقعان على بعد أمتار قليلة من المسجد الإبراهيمي/كهف البطاركة في المنطقة H2 من مدينة الخليل، وزعمت هذه الأسر أنها قد اشترت المنزلين من أصحابهما الفلسطينيين. ويجري حاليا الفصل في وضع الملكية من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية.

٥ - وفي ١٣ أيار/مايو، وافقت حكومة إسرائيل على خمس خطط للاستثمار الحكومي في القدس، أكبرها بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار، وهي تهدف إلى تلافي النقائص في البنية التحتية وإلى تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة.

٦ - وتشمل الخطط أيضا تخصيص ١١٥ مليون دولار لتطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية والترفيهية، وكذلك المواقع الأثرية في المدينة القديمة وأحوازها. وقد تم تخصيص ما يقرب من ٥٥ مليون دولار للدفع قدما بالخطة المثيرة للجدل والمتمثلة في إقامة خط للعربات المعلقة على كابلات يربط بين القدس الغربية والمدينة القديمة. وقد سادت لدى الفلسطينيين في القدس الشرقية مخاوف من احتمال أن تزيد تلك الخطوات المقرّرة من سيطرة إسرائيل على القدس.

٧ - واستمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإن كان ذلك بالنسق المنخفض نسبيا الذي شهدته السنة الماضية. ومقارنة بفترة الإبلاغ السابقة، شهدت عمليات الهدم زيادةً إجمالية بنسبة ٩٤ في المائة في كامل أنحاء المنطقة جيم وانخفاضا بنسبة ٦٤ في المئة في القدس الشرقية. وبحجة غياب التراخيص، التي من الصعب جدا، وفق تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦، حصول الفلسطينيين عليها في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة ٨٤ من المباني المملوكة لفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى نزوح ٦٧ شخصا نزوحا قسريا، وإلى التأثير على الأرجح في موارد رزق ٤ ٥٠٠ شخص آخرين.

٨ - وينصّ أحد الأوامر الجديدة الصادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية على القيام، اعتبارا من ١٦ حزيران/يونيه وفي غضون ٩٦ من صدور أوامر الإجلاء، بهدم المباني غير المرخصة التي تُعتبر ”جديدة“ (أي التي تم تشييدها خلال ٦ أشهر أو المسكونة لفترة تقل عن ٣٠ يوما). وهذا الإجراء سيُعيق بشكل كبير قدرة الفلسطينيين على الطعن في أوامر الهدم أمام المحاكم الإسرائيلية.

٩ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أقرّت محكمة العدل العليا بإسرائيل هدم خان الأحمر - أبو الحلو، الذي يقطنه ١٨١ فلسطينيا يشكّل الأطفال أكثر من نصفهم. وهذا الحكم يجعل كلّ المباني الأهلية تقريبا مُعرّضة لخطر الهدم الفوري، بما في ذلك مدرسة تأوي ١٧٠ طالبًا من خمس مجتمعات محلية. وقد ركّزت المحكمة العليا على مشروعية أوامر الهدم وفقا للقانون الإسرائيلي لترفض الالتماسات التي طالب فيها أصحابها بمنع تنفيذ أمر الهدم من قبل الدولة.

١٠ - وفي ٢٣ نيســـان/أبريل، أُجبر ســـكان تجمّع جبل البابا البدو على تفكيك منزل محمول على عجلات يُستخدم كروضة أطفال ومركز نسائي وعيادة، وذلك على إثر تنبيه من السلطات الإسرائيلية بمصادرته. وجبل البابا هو واحد من تجمعات البدو الثمانية عشر التي تضم أكثر من ٣ ٥٠٠ شخص يوجدون داخل منطقة خطة الاستيطان E1 أو بالقرب منها، حيث تتوخى الخطة تشييد مبان على امتداد المنطقة التي تربط بين مستوطنة معالي أدوميم والقدس الشرقية، لتهدّد بذلك الامتداد الجغرافي بين شمال الدولة الفلسطينية المقبلة وجنوبها.

١١ - وفي ٩ نيسان/أبريل، قامت السلطات الإسرائيلية بتفكيك مدرسة مموّلة من جهات مانحة في خربة زنوتا بمحافظة الخليل، ثم استولت لاحقا على الهياكل التي أقيمت تعويضا عن المدرسة. وفي الخليل أيضـاً، تم في ٢ أيار/مايو هدم العديد من الهياكل المموّلة من جهات مانحة في مســافر يطا، مما أدى إلى تهجير ٣٥ شخصاً. وشمل الهدم ستة مبان سكنية، ومعدات لتوليد الكهرباء، وزرائب حيوانات وأنظمة مياه. كما تمت مصادرة أربع ألواح شمسية.

١٢ - وفي حي سلوان بالقدس الشرقية، وبأمر من المحكمة، تم في ٨ نيسان/أبريل إجلاء أُسر فلسطينية من ثلاثة منازل. ورغم حصــول هذه الأسـر على أمر قضـائي بتعليق أوامر الإجلاء، فإنّه لم يُســمح لها بالعودة إلى منازلها.

١٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، قامت السلطات الإسرائيلية بإخلاء وهدم ١٥ منزلا لمواطنين إسرائيليين يعيشون في مركز نتيف هعافوت الاستيطاني غير القانوني بالضفة الغربية. وقد تم الإخلاء في أعقاب قرار لمحكمة العدل العليا بإسرائيل في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ يقضي بأنّ المنازل قد شُيّدت بطريقة غير قانونية، جزئيا أو كليا على أراض فلسطينية خاصّة.

ثالثا - العنف ضدّ المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

١٤ - دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، وإلى توخي المساءلة بهذا الشأن. بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير اتّسمت بمستويات عالية من العنف والهجمات الصاروخية انطلاقا من غزة.

١٥ - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أطلقت قوات الدفاع الإســـرائيلية في غزّة النار على ١٣٥ فلســـطينيا، من بينهم ١٦ طفلا، وأردتهم قتلى؛ وقد ســـقط ١١٨ من هؤلاء خلال احتجاجات ”مســـيرة العودة الكبرى“، و ٦٨ منهم في يوم واحد هو يوم ١٤ أيار/مايو الذي شـــكّل ذروة الاحتجاجات. واعترفت حماس والجهاد الإســـلامي علانية بأنّ عددا من أعضـــائهما كانوا من بين الذين قُتلوا في الاحتجاجات وفي غيرها من الحوادث. واســـتناداً إلى التقديرات المحلية، أُصـــيب خلال الاحتجاجات ٣ ٧٧٨ فلســـطينياً بالذخيرة الحية، مما أســـفر عن وقوع إصـــابات غيّرت مجرى حياة العشرات. وجُرح في هذه الاحتجاجات جنديان إسرائيليان.

١٦ - ومنذ بداية الاحتجاجات، أصيب ٥٤ من الأخصائيين الصحيين وتعرّضت ٤٥ سيارة إسعاف إلى أضـــرار. وفي الأول من حزيران/يونيه، قُتلت رميا بالرصـــاص رزان النّجار، فلســـطينية تبلغ من العمر ٢١ عاماً كانت تعمل متطوّعة في مجال الإسعاف. وكانت رزان ثانية اثنين قُتلا خلال الاحتجاجات من

العاملين الطبيين. ووفقاً لتقارير شهود عيان، كانت النجار ترتدي ملابس تميزها بشكل واضح كعاملة في مجال الرعاية الصحية وكانت تحاول الوصول إلى المتظاهرين المصابين عندما تم إطلاق النار عليها. وقد فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية تحقيقا داخليا، وأصدرت في ٥ حزيران/يونيه النتائج الأولية التي جاء فيها أنّ النجّار لم تُستهدف ''بطلق ناري متعمّد أو مباشر''.

١٧ - وذكر قياديو حماس في بياناتهم ورسائلهم عزمهم استخدام الاحتجاجات الجماهيرية من أجل التسلّل إلى إسرائيل ونيل الشهادة. ومن بين الآلاف من المتظاهرين المسالمين، اقترب المئات وحاولوا خرق السياج، وأحرقوا إطارات السيارات، وألقوا الحجارة والقنابل الحارقة على القوات الإسرائيلية، وأطلقوا الطائرات الورقية الحارقة ووضعوا الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي انفجرت اثنتان منها على الأقل عند السياج الحدودي أو بالقرب منه. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، تسبّبت الطائرات الورقية الحارقة في إشعال حرائق كبيرة أتت على آلاف الفدادين من الحقول الزراعية والمحميات الطبيعية، مما أدى إلى حدوث أضرار قُدّرت بمبلغ مليوني دولار. وفي ثلاث مناسبات، هاجم محتجون فلسطينيون معبر كرم أبو سالم وألحقوا أضراراً بالغة ببنيته التحتية الواقعة على الجانب الفلسطيني (انظر القسم الخامس).

١٨ - وقتلت قوات الدفاع الإسرائيلية ثلاثة من مقاتلي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وأحد عناصر حماس، وذلك بعد اكتشافها لجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من السياج الحدودي في ٢٧ أيار/مايو، وتعرُّضها على ما قيل إلى إطلاق نار أثناء إلقاء القبض على فلسطينييْن كانا قد عبرا الحدود إلى إسرائيل في ٢٨ مايو/أيار. وفي ليلة ٢٨ أيار/مايو، أصابت نيران مدافع رشاشة صادرة من غزة مدينةَ سديروت الإسرائيلية، مما أسفر عن إلحاق أضرار بالعديد من المباني وبإحدى العربات.

١٩ - وفي ٢٩ أيار/مايو، وردًّا كما قيل على الوفيات التي شهدتها غزة، أُطلق من قطاع غزة ما يقرب من ٢٠٠ من الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه إسرائيل، وهي أكبر موجة من القذائف التي تُطلق من غزة منذ نهاية جولة الاقتتال السابقة التي شهدها القطاع في عام ٢٠١٤. وقد تم اعتراض غالبية القذائف بواسطة القبة الحديدية، في حين ورد أن قذيفة هاون سقطت في محيط إحدى رياض الأطفال داخل تعاونية زراعية تابعة للمجلس الإقليمي لإشكول، دون وقوع أية إصابات. وورد أنّ ثلاثة جنود إسرائيليين واثنين من المدنيين أصيبوا في حوادث أخرى شهدتها البلدات الإسرائيلية المحاذية لغزة. وردّت قوات الدفاع الإسرائيلية على ذلك بقصف ٦٥ من الأهداف الموجودة في أنحاء قطاع غزة، بعد أن نسبتها إلى حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وإلى حماس. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات جراء هذه الضربات الانتقامية.

٢٠ - وأعلنت حماس وحركة الجهاد الإسلامي المسؤولية المشتركة عن الصواريخ وقذائف الهاون التي أُطلقت على إسرائيل. وانتهت موجة التصعيد في ٣٠ أيار/مايو، رغم أنّ مسلحين من غزة قاموا في ٢ حزيران/يونيه بإطلاق أربعة قذائف أخرى على الأقل باتجاه إسرائيل. وردا على ذلك، ذكرت قوات الدفاع الإسرائيلية إنّها ردّت بإطلاق النار على ١٥ موقعا تابعا لمقاتلين في جميع أنحاء قطاع غزة. ولم ترِد أنباء عن سقوط ضحايا.

٢١ - وفي المجموع، أُطلق منذ ٢٦ آذار/مارس أكثر من ٢٥٠ صاروخا وقذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل، وهو ما يمثل زيادة بعشرة أضعاف مقارنةً بفترة الإبلاغ السابقة. واستهدف سلاح الجو الإسرائيلي في ١٢٠ مناسبة منشآت نسبها إلى حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، مما تسبّب في إلحاق أضرار كبيرة وفي مقتل اثنين من المقاتلين الفلسطينيين وإصابة مسلّح آخر ومدني واحد. وفي

٢٧ أيار/مايو، أفادت قوات الدفاع الإسرائيلية بأنّها عثرت على طائرة مسيّرة من دون طيار محمّلة بالمتفجرات، أُرسلت من غزة باتجاه مجلس شعار هانيغيف الإقليمي.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت إسرائيل تدمير ثلاثة أنفاق من غزة، أحدها يمتد على مسافة كيلومترين من غزة ليصل إلى إسرائيل ومصر.

٢٣ - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المواجهاتُ المنتظمة بين الفلسطينيين وقوات الدفاع الإسرائيلية. ففي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، توفي شاب فلسطيني متأثراً بجراح ناجمة عن إطلاق النار من قبل قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات. وفي ٢٦ أيار/مايو، توفي جندي إسرائيلي إثر إصابته بجروح خطيرة في ٢٤ أيار/مايو على يد فلسطيني أثناء عملية اعتقال في مخيم الأمعري للاجئين في رام الله. وفي ٦ حزيران/يونيه، قُتل شاب فلسطيني برصاص قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الاشتباكات التي تخلّلت المظاهرات في قرية النبي صالح، شمال غرب رام الله.

٢٤ - ومنذ ١٠ حزيران/يونيه، تظاهر آلاف الفلسطينيين في رام الله تضامنا مع غزة ضدّ التدابير التّقييدية التي تفرضها حكومة دولة فلسطين على القطاع. كما طالب المتظاهرون بوضع حدّ للانقسام السياسي ولعمليات الإغلاق التي تواجهها غزة.

٢٥ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أصيبت امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر ١٨ عاما إصابة خطيرة في هجوم طعن تعرضت له في مدينة العفولة، شمال إسرائيل. واعتقلت السلطات الإسرائيلية فلسطينيا من جنين للاشتباه في قيامه بالهجوم.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ٤٨ حادثا من حوادث العنف المرتبطة بالمستوطنين الإسرائيليين، التي أسفرت عن إصابة ١٤ فلسطينيا وعن إلحاق أضرار بالممتلكات. وكان هناك ٢٩ هجومًا فلسطينيًا ضد مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية، أسفر أيضًا عن وقوع إصابات أو أضرار. ويمثّل الرقمان انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة التي شهدت وقوع ٦١ هجمة و٤٥ هجمة على التوالي.

٢٧ - وقد شهدت مستوطنة يتسهار والمراكز الاستيطانية المجاورة لها أكبر عدد من حوادث العنف التي ارتكبها المستوطنون، والتي أثّرت على ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني في خمس بلدات بمحافظة نابلس. وورد أنّ قوات الدفاع الإسرائيلية قد نشرت قوات إضافية في المنطقة لمنع وقوع مزيد من الحوادث.

٢٨ - وفي ١٩نيسان/أبريل، أُصيب مدني إسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة بجروح خفيفة جراء زجاجة حارقة، في حين تعرضت سيارة يقودها إسرائيلي في ٢٢ أيار/مايو إلى طلقات نارية بالقرب من مستوطنة تالمون، دون وقوع إصابات. وورد أنّه تم القبض على فلسطينيين اثنين على علاقة بهذا الهجوم.

٢٩ - وفي ٢٨ آذار/مارس، ظهرت نتائج التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية الإسرائيلية في مقتل إبراهيم أبو ثريا، الفلسطيني المبتور الساقين البالغ من العمر ٢٩ عام، خلال المظاهرات التي نُظمت بالقرب من سياج غزة في ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧. وخلُص التحقق إلى أنّ أبي ثريا لم يُقتل بنيران قناص إسرائيلي.

٣٠ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، حكمت محكمة القدس المحلية على ضابط شرطة الحدود الإسرائيلية، بن درعي، بالسجن لمدة تسعة أشهر بعد أن أقرّ بالإهمال الذي تسبّب في الموت. ووفقاً للمحكمة، أطلق

درعي النار على نديم نوارة، البالغ من العمر ١٧ عاماً، وأرداه قتيلاً في ١٥ مايو/أيار ٢٠١٤ خلال مظاهرات النكبة في رام الله.

٣١ - وفي ٨ أيار/مايو، أُفرج عن الجندي الإسرائيلي، الرقيب إيلور آزاريا، بعد أن قضى ثلثي مدة عقوبته (٩ أشهر سجنا). وكان الرقيب آزاريا قد أُدين في شباط/فبراير ٢٠١٧ بالقتل غير المتعمد عندما أطلق النار وقتل فلسطينيا مقعدا قيل إنّه طعن جنديا إسرائيليا في الخليل في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد تم في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ التقليص إلى ١٤ شهرا من عقوبة الرقيب آزاريا الأولية التي كانت مدتها ١٨ شهرا.

٣٢ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أدانت محكمة إسرائيلية للمرة الأولى مواطنا إسرائيليا بالانتماء إلى منظمة إرهابية بسبب مشاركته في هجمة من هجمات ''دفع الثمن'' التي يتعرّض لها الفلسطينيون. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨، ورد أنّ ٢٣ إسرائيليًا يُشتبه في مشاركتهم في هجمات من هذا النوع، وكثير منهم قصّر، قد أُدينوا وصدرت بحق ١٣ منهم أوامر إدارية تقضي بتقييد دخولهم إلى الضفة الغربية.

٣٣ - وفي ١ أيار/مايو، شهدت محكمة القدس المحلية تقديم لوائح اتّهام ضد ثلاثة فلسطينيين من القدس الشرقية بتهمة التآمر لتنفيذ هجمات بالرصاص في الضفة الغربية، بتوجيه ورعاية من حماس. وفي ٢٧ أيار/مايو، قدّمت سلطات الادعاء الإسرائيلية لوائح اتهام إضافية ضدّ أفراد يشتبه في انتمائهم إلى خلية قيل إنّها كانت تخطط لهجمات ضد أهداف رفيعة المستوى، منها رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، وبعثات دبلوماسية في القدس.

رابعا - التحريض والاستفزاز والخطابات الملهبة للمشاعر

٣٤ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب إدانةً صريحة. وقد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر.

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، خلال خطابه الافتتاحي أمام المجلس الوطني الفلسطيني، بأقوال غير مقبولة مفادها أنّ السلوك الاجتماعي لليهود كان السبب في محرقة الهولوكوست، وذكر أنّ إسرائيل ''مشروع إمبريالي''. وقد أدان المجتمع الدولي هذه التصريحات على نطاق واسع، واعتذر السيد عباس لاحقًا وأكّد أن الهولوكوست ''أبشع جريمة عرفها التاريخ''. كما أدلى أحد كبار رجال الدين الفلسطينيين المستشارين لدى الرئيس بتصريحات تصف أية علاقة يهودية بالقدس بأنّها ''أسطورة إمبريالية''.

٣٦ - في خضم الاحتجاجات التي شهدتها غزة، دعا مسؤول رفيع في حماس المتظاهرين إلى ''كسر الحدود وتمزيق قلوبهم [أي الإسرائيليين]''، وهذه واحدة من دعوات عامة كثيرة وجهها قادة حماس، بطرق منها وسائل التواصل الاجتماعي، لتحريض المحتجين على العنف. وكما هو الشأن في فترات الإبلاغ السابقة، ظلّت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة لفتح تمجّد مرتكبي الهجمات

الإرهابية السابقة. ووفقاً لتقارير إعلامية، ألقى مسؤول آخر من حماس خلال الاحتجاجات خطاباً دعا فيه المتظاهرين إلى التّرحيب ''بالشهادة''، وذلك قبل أن يهرع الآلاف منهم نحو السياج الحدودي.

٣٧ - كما أدلى مسؤولون إسرائيليون ببيانات استفزازية وتحريضية. ففي مقابلة إذاعية، أكّد وزير إسرائيلي رفيع المستوى أنّ ''الجميع منتسبون إلى حماس'' في غزة، مبرّرا بذلك استخدام النيران الحية ضدّ المتظاهرين. وبشكل منفصل، ذكر عضو إسرائيلي في الكنيست أنّ الشابة الفلسطينية عهد التميمي، المحكوم عليها حالياً بتهمة صفع جنود إسرائيليين، كان يجب أن ''تلقى رصاصة، تُصيبها في رأس الرُّكبة على الأقل''. كما استمر كبار السياسيين الإسرائيليين في الدعوة إلى ضمّ المستوطنات، منكرين بذلك وجود احتلال للأراضي الفلسطينية ورافضين صراحةً حقّ الفلسطينيين في إقامة دولة.

خامسا - الخطوات الإيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

٣٨ - كرّر مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التّأكيد على الدعوات التي وجهتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط من أجل اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وقد شهدت الفترة اتخاذ الطرفين إجراءات إيجابية وكذلك إجراءات سلبية بهذا الشأن.

٣٩ - فقد أُحرز تقدّمٌ كبير في وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن شراء الطاقة، سيمكن السلطة الفلسطينية من تولي المسؤولية التشغيلية والتجارية عن نقاط توصيل الكهرباء في الضفة الغربية. أما المسائل المعلّقة فهي تشمل الضمانات البنكية وإمكانية وصول إسرائيل إلى إيرادات التخليص الجمركي في حالة التخلّف عن السداد.

٤٠ - وفي ٧ حزيران/يونيه، سمحت إسرائيل مجدّدا بالعبور على جسر الملك حسين (جسر ألنبي) وذلك على مدار الساعة وخلال أيام الأسبوع بين الأردن والضفة الغربية. وسيظل هذا الترتيب ساريا إلى غاية ١٣ أيلول/سبتمبر.

٤١ - واستمر نسق التّقدم في إعادة تشييد المنازل التي دُمِّرت بالكامل في غزة خلال النزاع الذي اندلع في عام ٢٠١٤، واكتملت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأشغال المتعلقة بأكثر من ٤٠٠ منزل. وأُعيد بناء ما يقرب من ٥٠٠ ١٣ منزل من أصل ٨٠٠ ١٧ منزل كان قد دُمّر بالكامل. وتواصل آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة القيام بدور مهمّ في إعادة الإعمار، وكذلك في أعمال التشييد الجديدة في غزة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التّحسن الملحوظ منذ بداية العام في عمليات منح الموافقة الإسرائيلية على المواد التي تدخل غزة، لم تسجّل الواردات زيادةً كبيرة، وشهد عدد الطلبات المقدّمة بموجب الآلية تقلّصًا. ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى انخفاض القوة الشرائية وإلى تراجع المساعدات الدولية المقدّمة لإعادة الإعمار.

٤٢ - وقد تم فتح معبر رفح مع مصر لمدة ستّة أيام، من ١٢ إلى ١٧ أيار/مايو، وذلك من أجل تيسير عبور الحالات الإنسانية وعبور الفلسطينيين المسجلين في غزة، بمن فيهم الطلاب وذوو الجنسية المزدوجة والمقيمون. وفي ١٧ أيار/مايو، أعلنت مصر أنّ فتح المعبر سيستمر طوال شهر رمضان وأنّ الدخول سيكون متاحا أيضا للمصابين في مسيرات العودة الكبرى. وتُشكل هذه الفترة أطول مدة يظلّ فيها المعبر مفتوحا بصفة مستمرة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد عبر منذ ٢٦ آذار/مارس

أكثر من ٠٠٠ ١٤ فلسطيني إلى مصر، فيما عبر أزيد من ٣٠٠ ٣ إلى غزة. وكانت بوابة صلاح الدين المجاورة التي تُسيطر عليها حماس مفتوحة لمدة ٢٦ يومًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سُجّل دخول أكثر من ١٠٠ ١ شاحنة إلى غزة محملة أساسا بالسلع الغذائية ومواد البناء والوقود.

٤٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، انعقد في رام الله المجلسُ الوطني الفلسطيني للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما، وأُعيد انتخاب السيد عباس رئيسا. وقاطعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحماس هذا الاجتماع. وأكّد المجلس الوطني في بيانه الختامي مجددا على التزامه بإيجاد حلّ سلمي يستند إلى المعايير القائمة منذ أمد بعيد وإلى قرارات الأمم المتحدة. وشدد على ضرورة تنفيذ قرار المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين بشأن وقف كافة أشكال التنسيق الأمني والتحرّر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال، بما يدعم استقلال الاقتصاد الوطني ونموه. وكلّف المجلس الوطني أيضا اللجنةَ التنفيذية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإلغائها قرار ضمّ القدس الشرقية ووقفها للاستيطان. وأعرب أيضا عن تأييده لجملة من التحركات السياسية الهادفة إلى تحقيق الانضمام إلى مختلف المعاهدات الدولية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

٤٤ - أمّا عملية إعادة قطاع غزة إلى سيطرة الحكومة الفلسطينية فقد توقّفت بعد تعرّض قافلة رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، في ١٣ آذار/مارس إلى تفجير بقنبلة على جانب الطريق داخل غزة، وبعد أن لم يسافر أي مسؤول حكومي فلسطيني منذ ذلك الحين إلى غزة. وواصلت مصر جهودها من أجل إحياء هذه العملية، وذلك بعقد محادثات مع مسؤولين كبار من حماس وفتح.

٤٥ - وقد استمرت حكومة دولة فلسطين في تنفيذ تدابيرها التقييدية المفروضة على غزة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بما في ذلك تخفيض مرتبات عشرات الآلاف من موظفي القطاع العام في غزة بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وفي الآونة الأخيرة، لم تدفع الحكومة هذه المرتبات المخفضة لشهر آذار/مارس، وطبقت تخفيضات في المرتبات نسبتها حوالي ٥٠ في المائة عندما دفعت مرتبات شهر نيسان/أبريل في ٣ أيار/مايو ومرتبات شهر أيار/مايو في ٤ حزيران/يونيه.

٤٦ - وقد جاهد القطاع الصحي في غزة للتعامل مع تدفق أعداد كبيرة من الإصابات المتصلة بالاحتجاجات الأخيرة، حيث أن الخدمات الصحية الأساسية كانت قد وصلت بالفعل إلى شفير الانهيار بعد عشر سنوات من إغلاق المعابر من الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى سيطرة حماس والتدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية للحد من المدفوعات المرصودة للكهرباء في غزة. وقد استُنفدت الإمدادات الطبية لغزة بشكل كبير كما أن الحصول على الرعاية الصحية للمرضى غير المصابين بصدمات يشهد ترديا. وقد طُلب إلى الأفرقة الطبية الأجنبية أن تقوم على وجه السرعة بتقديم الخدمات المتخصصة في مجال الرعاية المتصلة بالأوعية الدموية والعظام والرعاية الترميمية. ونفد مستوى مخزونات نسبة ٤٩ في المائة تقريبا من الأدوية الأساسية، بما في ذلك ٢٩ في المائة من الأدوات الطبية أحادية الاستخدام و ٧٤ في المائة من أدوية السرطان بسبب نقص التمويل.

٤٧ - وظل انقطاع التيار الكهربائي في غزة يصل إلى ٢٢ ساعات يوميا، مما يقوض بشدة من توفير الخدمات الأساسية. وبمعدلات الاستهلاك الحالية، فإن أموال الجهات المانحة متاحة للأمم المتحدة لتوزيع الوقود في حالات الطوارئ من أجل تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية الحيوية فقط

حتى أوائل شهر آب/أغسطس. وفي ١٢ نيسان/أبريل، توقف الإنتاج في محطة توليد الكهرباء في غزة وهو ما يُعزى حسب التقارير إلى الافتقار إلى الأموال اللازمة لشراء الوقود، مع استئناف الإنتاج لفترة وجيزة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه. وعقب إغلاق محطة توليد الكهرباء، بات مصدر الكهرباء الموثوق الوحيد في غزة هو إسرائيل، لأن الإمدادات من مصر لا تزال معطلة. وهذه الإمدادات المحدودة تلبي أقل من ربع الطلب وقد نتج عنها تغذية بالكهرباء لما متوسطه أربع ساعات في اليوم. ويجري إمداد الأسر المعيشية بالمياه المنقولة بالأنابيب لبعض ساعات في اليوم فقط كل أربعة إلى خمسة أيام.

٤٨ - وفي ٤ و ١١ و ١٤ أيار/مايو، قام المتظاهرون الفلسطينيون بإحراق ونهب معدات ومنشآت في الجانب الفلسطيني من معبر كرم أبو سالم. غير أن التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مكّن من التعجيل باستئناف الواردات الأساسية، بما في ذلك اللوازم الطبية والوقود وغير ذلك من المواد الغذائية وغير الغذائية، فضلا عن الصادرات الزراعية. وعلى الرغم من الضرر الكبير الذي وقع في ١١ أيار/مايو، فإن حجم حركة مرور الشاحنات من خلال المعبر وصلت إلى مستويات عادية تقريبا في غضون خمسة أيام. غير أن معدات النقل المتخصصة، بما في ذلك المضخات وأجهزة النقل الحزامية، أصبحت غير صالحة للاستعمال. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الطرفين لكفالة التوصل إلى حلول عاجلة ومأمونة وموثوقة لجميع الإمدادات الحيوية، ولا سيما غاز الطهي والوقود للقطاع الخاص.

٤٩ - وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عجزا غير مسبوق قدره ٢٥٠ مليون دولار. وتبذل الوكالة والجهات صاحبة المصلحة كل جهد ممكن لكفالة أن يتمكن ٠٠٠ ٥٢٦ من الطلاب اللاجئين الفلسطينيين من الالتحاق بالمدارس في السنة الدراسية المقبلة دون انقطاع. وفي ١٥ آذار/مارس، تَشارك وزراء خارجية الأردن والسويد ومصر في رئاسة مؤتمر وزاري استثنائي، حضره نحو ٩٠ من الدول الأعضاء لتوفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام للأونروا، عن طريق إقامة تحالفات جديدة للتمويل، وإعادة تأكيد دعم ولاية الأونروا والتغلب على عجز الوكالة غير المسبوق البالغ قدره ٤٤٦ مليون دولار. وتم التعهد بمنح ١٠٠ مليون دولار في المؤتمر. وفي نيسان/أبريل، تعهد شركاء آخرون، ولا سيما دول الخليج، بمنح أكثر من ١٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من هذه المساهمات البالغة الأهمية، فإن العجز لا يزال ٢٥٠ مليون دولار.

سادسا - الجهود التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي للمضي قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

٥٠ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث تطورات بشأن قيام الدول بذلك.

٥١ - وفي القرار نفسه، دعا المجلس جميع الأطراف إلى مواصلة بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية، بما في ذلك من خلال تسريع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية والدعم الدولي والإقليمي الهادفيْن إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير. ولم يُحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٢ - وفي ١٥ أيار/مايو، قدمت دولة فلسطين طلبا للعضوية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي ١٧ أيار/مايو، أودعت صكوك الانضمام إلى دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي دخل حيز النفاذ بالنسبة للدولة في اليوم نفسه، وإلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي ستدخل حيز النفاذ بالنسبة للدولة في ١٦ حزيران/يونيه. وفي ٦ حزيران/يونيه، أودعت فلسطين صكوك الانضمام إلى سبع اتفاقيات ومعاهدات دولية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

٥٣ - وقامت الولايات المتحدة الأمريكية، عقب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بافتتاح سفارتها في إسرائيل في القدس في ١٤ أيار/مايو. وهذه الخطوة، التي أعقبتها في ١٦ و ٢١ أيار/مايو إجراءات مماثلة من جانب غواتيمالا وباراغواي، على التوالي، لقيت اعتراضا من جانب عدة دول أخرى.

٥٤ - وفي ١٧ أيار/مايو، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا وزاريا استثنائيا في القاهرة، بشأن مواجهة قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، وتطور الحالة وإدانة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. واعتمدت دوله الأعضاء قرارا تضمن في جملة أمور، إدانة لاعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها ورفضا لهذا الاعتراف.

٥٥ - ودعت منظمة التعاون الإسلامي، في مؤتمر قمتها الاستثنائي السابع الذي عقد في ١٨ أيار/مايو، إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال إرسال قوات حماية دولية، وكذلك إلى قيام الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بإنشاء آلية مستقلة دولية للجرائم التي يُزعم أن جيش الدفاع الإسرائيلي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني. وشدد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا على رفضه قيام الولايات المتحدة بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة.

٥٦ - وأعرب عدد من الدول عن إدانته لفقدان الأرواح في غزة.

٥٧ - وفي ١ حزيران/يونيه، صوت مجلس الأمن على مشروعي قرارين يتعلقان على التوالي بالعدد الكبير من الإصابات خلال احتجاجات ١٤ أيار/مايو وبصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقت من غزة باتجاه إسرائيل يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، ولم يتم اعتمادهما. وفي ١٣ حزيران/يونيه، طُرح على الجمعية العامة للتصويت القرارُ الذي كانت الكويت قد قدمته إلى المجلس بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وتم اعتماده.

٥٨ - وفي ١٥ أيار/مايو، خلال جلسة مجلس الأمن بشأن الحالة في غزة، طلبت عدة دول أعضاء إلى الأمانة العامة أن تقدم مقترحات لمعالجة الحالة في غزة، تمشيا مع الالتزام بالدفع بالمشاريع الملحة المتعلقة بالهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية وتحسين إمكانية الوصول إلى غزة والتنقل فيها، ودعم عملية المصالحة التي تجري بقيادة مصرية. وفي هذا الصدد، عرض منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطته المقدمة إلى المجلس في ٢٣ أيار/مايو، مقترحا يعطي الأولوية للمشاريع المحددة والمتفق عليها على مدى السنتين الماضيتين من جانب لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، والتي تركز أساسا على تحسين المياه والطاقة والهياكل الأساسية الصحية، فضلا عن الأنشطة المدرة للدخل؛ وتعزيز القدرة على إدارة مشاريع الأمم المتحدة في غزة من أجل الإسراع

بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية؛ وتعزيز التنسيق مع حكومات إسرائيل ومصر ودولة فلسطين. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، واصل العمل مع جميع الأطراف من أجل الدفع بهذه المقترحات.

٥٩ - وفي ١٨ أيار/مايو، أصدر مجلس حقوق الإنسان القرار S-28/1 الذي دعا فيه إلى أن يوفد بصورة عاجلة لجنة تحقيق دولية مستقلة يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل، وذلك في سياق الاعتداءات العسكرية على الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس.

٦٠ - وفي ٢٢ أيار/مايو، عملا بالمادتين ١٣ (أ) و ١٤ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طلبت دولة فلسطين إلى المدعية العامة أن تحقق، وفقا للاختصاص الزمني للمحكمة، في الجرائم الماضية والجارية والمقبلة الواقعة ضمن اختصاص المحكمة، التي ارتكبت في جميع أنحاء إقليم دولة فلسطين. وبعد الإحالة، أيضا في ٢٢ أيار/مايو، أصدرت المدعية العامة بيانا أشارت فيه إلى أن الحالة في فلسطين تخضع، منذ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لدراسة أولية للتأكد مما إذا كانت تستوفي المعايير المطلوبة لفتح تحقيق بشأنها. وشهدت هذه الدراسة الأولية تقدما هاما، وستمضي في مسارها العادي، مسترشدة بشكل صارم بمتطلبات نظام روما الأساسي.

سابعا - ملاحظات

٦١ - تمضي إسرائيل بلا هوادة في أنشطتها الاستيطانية مما يقوّض الآمال والتطلعات العملية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء. كما أن القرار الذي اتخذته إسرائيل في ٣٠ أيار/مايو بالمضي في إنشاء نحو ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، مما يمثل أكبر مجموعة من المستجدات تتم دفعة واحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والموافقة عليها والتماس عطاءات بشأنها، يطرح المزيد من العقبات أمام النهوض بحل الدولتين المتفاوض عليه. وأكرر التأكيد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ويجب وقفها بشكل فوري وكامل.

٦٢ - كما أن الحكم الصادر في ٢٤ أيار/مايو عن محكمة العدل العليا والقاضي بالتمكين من هدم معظم المباني في خان الأحمر - أبو الحلو يجعل المجتمع المحلي عرضة لخطر وشيك. ويساورني القلق أيضا من أن هذا القرار يشكل سابقة كبيرة وتهديدا خطيرا للمجتمعات الرعوية البدوية الأخرى في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وأدعو حكومة إسرائيل إلى إلغاء خططها للاضطلاع بعمليات الهدم الجماعي ونقل سكان خان الأحمر - أبو الحلو، وأذكّر جميع الأطراف بأن هذه الإجراءات داخل الأراضي المحتلة قد تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

٦٣ - وفي غزة، شهدت الفترة قيد التقرير معاناة السكان الهائلة وأخطر تصعيد منذ وقوع النزاع بين حماس وإسرائيل في ٢٠١٤. وهي تشكل، بل وينبغي أن تشكل، إنذارا للجميع يدل على مدى قرب الحالة من حافة الحرب. وفقط من خلال تغيير الواقع على الأرض - عن طريق الاعتراف بمحنة الفلسطينيين في غزة ومعالجتها، وضمان قيام جميع الأطراف بتجديد التزامها بتفاهمات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤، ودعم الجهود التي تقودها مصر لاستعادة سيطرة الحكومة الشرعية لدولة فلسطين في غزة -

يمكننا الحفاظ على إمكانية إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومستقلة وكاملة التمثيل والحيلولة دون نشوب نزاع فتاك كارثي آخر. وإنني أدين بشكل قاطع الخطوات التي اتخذتها جميع الأطراف والتي أدت إلى هذا الوضع الخطير والهش.

٦٤ - كما أشعر بالصدمة إزاء عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين من جراء استخدام الذخيرة الحية من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي منذ بدأت الاحتجاجات على طول السياج الحدودي في غزة في ٣٠ آذار/مارس. وتتحمل إسرائيل مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية، وعدم استخدام القوة الفتاكة، إلا كملاذ أخير في مواجهة خطر وشيك بالموت أو خطر وقوع إصابة خطيرة. ويجب أن تحمي مواطنيها، ولكنها يجب أن تقوم بذلك مع إيلاء الاحترام الواجب للقانون الدولي الإنساني. وإن قتل الأطفال وكذلك الصحفيين والعاملين الطبيين الذين يمكن تمييزهم بوضوح، من جانب قوات الأمن أثناء المظاهرات، غير مقبول بشكل خاص. فيجب أن يسمح للصحافيين والعاملين الطبيين بأداء واجباتهم دون الخوف من الموت أو الإصابة. كما أن الهجمات على الأفرقة الطبية في غزة لا تهدد حياة وصحة الموظفين والمرضى فقط، بل تقوّض أيضا القدرة العامة للنظام الصحي في غزة. وإذ أحيط علما بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أنشأ فريقا لتفحص الأحداث الأخيرة، فإنني أكرر الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الحوادث.

٦٥ - والأعمال التي تقوم بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة لا تعرض للخطر حياة الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضا الجهود الرامية إلى استعادة كرامة الفلسطينيين في غزة وآفاق تأمين مستقبل صالح للعيش لهم. وفي سياق مسيرة العودة الكبرى، حاول البعض اختراق السياج أو وضع متفجرات فيه أو بالقرب منه، مما يشكل استغلالا وتقويضا لحق الأفراد الشرعي بالاحتجاج غير العنيف. كما أن إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو جعل احتمال نشوب نزاع شامل أقرب مما كان في أي وقت منذ عام ٢٠١٤. وكل هذه الأعمال غير مقبولة، وفي حالة الإطلاق العشوائي للصواريخ على السكان المدنيين، يمكن أن تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ويجب على حماس وغيرها منع إطلاق الصواريخ واختراق الجدار؛ فالتصعيد لا يكلّف إلا المزيد من الأرواح الغالية.

٦٦ - وأدى ما قامت به قيادة حماس من تحريض المتظاهرين في غزة إلى تأجيج وتشجيع حالةٍ شديدة التقلب أسهمت في حدوث أعمال عنف عند السياج وانطوت على خطر التسبب بتصعيد كبير. وفي عدة مناسبات، دعا قادة حماس مباشرة المتظاهرين إلى اختراق السياج وطلب الشهادة. ودلت البيانات الصادرة عن كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية والتي أكدت كذبا أن جميع الفلسطينيين هناك ينتمون إلى حماس، وبالتالي يشكلون أهدافا مشروعة، على انتهاج سياسة إسرائيلية متساهلة إزاء استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين وأسهمت في المأساة التي شهدها المجتمع الدولي على مدى الأسابيع الماضية البالغ عددها ١١ أسبوعا.

٦٧ - كما أن التصريحات الاستفزازية من قبل المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا تزال تقوض الثقة بين الطرفين وهي لا تخدم مصلحة السلام في الشرق الأوسط. فالقادة تقع على عاتقهم مسؤولية الحد من التوترات، لا زيادتها، وبناء الجسور، لا وضع العراقيل، ومواجهة نظريات المؤامرة، لا إدامتها.

٦٨ - وأحيط علما بقرار حكومة إسرائيل زيادة الاستثمار في القدس الشرقية المحتلة. وعلى الرغم من أن الثغرات في الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات في الأحياء الفلسطينية كانت منذ وقت طويل مصدر قلق، فإن بعض العناصر، وكذلك الخطاب السياسي المرافق لها، يثيران القلق، لا سيما في صفوف الفلسطينيين في القدس الشرقية، من أن الخطوات المقررة يمكن أن تقوض صلاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية مع بقية الضفة الغربية، وتهدد ممتلكاتهم وتعمق سيطرة إسرائيل على القدس. وأكرر التأكيد على أن الخطوات الانفرادية المتخذة من قِبل أي طرف يسعى إلى تغيير طابع الوضع النهائي للقدس أو الحكم مسبقا عليه، وهو وضع يجب أن يقرره الطرفان من خلال المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لا تتسق مع قرارات الأمم المتحدة، وتشكل عقبة أمام السلام.

٦٩ - ويشكل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما تطورا جديرا بالترحيب. ولكنني أعرب عن القلق إزاء بعض جوانب البيان الختامي، ولا سيما ما ينص عليه من وقف جميع أشكال التنسيق الأمني والتحرر من علاقات التبعية الاقتصادية المنشأة بموجب بروتوكول باريس، بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال، في دعمٍ لاستقلال الاقتصاد الوطني ونموه، وتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى أن تعترف بدولة فلسطين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإلغاء القرار بضم القدس الشرقية ووقف إنشاء المستوطنات. فخطوات من هذا القبيل، في حال اتخاذها، يمكن أن تعكس مسار التقدم المحرز بفضل سنوات من المفاوضات التي أُجريت والجهود التي بُذلت لبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية، كما أنها تجعل العودة إلى مفاوضاتٍ مجدية أكثر صعوبة.

٧٠ - ويساورني قلق بالغ إزاء الانهيار الاقتصادي في غزة. وبالإضافة إلى أثر نظام الإغلاق التقييدي، فإن عدم دفع الرواتب من جانب حكومة دولة فلسطين للموظفين الفلسطينيين في غزة يفاقم الحالة التي تشهد بالفعل أزمة سيولة حادة ونقصا حادا في النقدية. ويجب إلغاء هذه التدابير وغيرها من التدابير الخطرة ويجب فرض تدابير جديدة أخرى. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى الحفاظ على الصلات وتوحيد غزة مع الضفة الغربية، بدءا من عودة إلى غزة إلى السيطرة الكاملة للحكومة الشرعية في دولة فلسطين. ويرتبط نجاح أي مبادرة في غزة بأفق سياسي موثوق به يوحد جميع الفلسطينيين.

٧١ - لقد حذرت باستمرار من مخاطر تدهور الحالة الإنسانية في غزة. واليوم، فإن الحالة البائسة يفاقمها احتمال تعليق برامج الأمم المتحدة الرئيسية، التي هي بمثابة شريان حياة للفلسطينيين في غزة. وتشكل الحالة المالية الحرجة للأونروا مصدر قلق بالغ، ليس فقط لنحو مليون من اللاجئين الفلسطينيين في غزة الذين يتلقون الأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية، بل أيضا بالنسبة للمستفيدين من خدمات الأونروا في جميع أنحاء الضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وإذا لم يتم سد العجز الكبير البالغ ٢٥٠ مليون على وجه الاستعجال، ثمة خطر شديد بتعطيل خدمات الوكالة. ويمكن الحيلولة دون حالة عدم الاستقرار الإضافية الناجمة عن هذا التطور في منطقة تعاني بالفعل من النزاع، بل ويجب الحيلولة دونها، إذا تحرك الجميع الآن لسد الفجوة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الأونروا، بما في ذلك بمناسبة مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه.

٧٢ - وأرحب بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لكفالة أن يظل معبر كرم أبو سالم، البالغ الأهمية لإيصال المساعدات الإنسانية، يعمل بدون حالات توقف تُذكر، على الرغم من الأضرار التي لحقت به على ثلاث دفعات على أيدي المتظاهرين الفلسطينيين. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ومع

مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإنني أحث إسرائيل على تسهيل حركة البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها. وفقط مع الرفع الكامل لإجراءات الإغلاق الموهنة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية بشكل مستدام والشروع في المهمة الهامة المتمثلة في التنمية. وأرحب أيضا بقرار مصر فتح معبر رفح الحدودي خلال شهر رمضان المبارك، وآمل أن يشهد المعبر حركة أكثر انتظاما.

٧٣ - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء حالة جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بالسلام، وأحث الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على عودة الانخراط والمثابرة في السعي إلى تحقيق حل الدولتين. وأكرر تأكيد التزامي بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي لا تزال تشكل منبرا بارزا لمناقشة آفاق حل النزاع.

٧٤ - وبالنظر إلى الطابع المترابط للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة والطابع الرمزي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يمكنه أن يغذّي الخطاب المتطرف، فإن تهيئة الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى المفاوضات الثنائية المجدية لا تزال أمرا بالغ الأهمية.

٧٥ - وإنني أرحب بالمناقشات التي تدور في مجلس الأمن بشأن الأفكار المطلوبة لمواجهة الحالة التي لا يمكن تبريرها في غزة من خلال تعزيز الهياكل الأساسية والمشاريع الإنمائية، وتحسين سبل الوصول والتنقل، ودعم عملية المصالحة الحيوية التي تقودها مصر. وسيواصل منسقي الخاص المشاركة البناءة مع حكومة دولة فلسطين ومع إسرائيل ومصر والشركاء الدوليين الرئيسيين للمضي قدما في التنفيذ السريع لمجموعة متواضعة نسبيا من التدخلات القابلة للتحقيق التي يمكن أن يكون لها أثر مباشر على حياة الفلسطينيين في غزة، ودعم المبادرات الإنمائية الطويلة الأجل. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الجهود تهدف إلى تعزيز الأهداف السياسية الشاملة، لا إلى أن تحلّ محلها. فالتنمية الاقتصادية، على الرغم من أنها حيوية، ليست بديلا عن السيادة وإقامة الدولة.

٧٦ - وإنني أدين بشدة، كما دأبت دوما، التدابير الانفرادية التي تقوض آفاق السلام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. ففي قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكد مجلس الأمن بوضوح أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

٧٧ - ولا يمكن تجاهل غزة أو التعامل معها خارج هذا السياق؛ فهي جزء لا يتجزأ من القصة الفلسطينية. وإن محنة الفلسطينيين في غزة تبرز بوضوح أن المسار الحالي، ليس في غزة فحسب بل أيضا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، غير مستدام. ولا يمكن حل الأزمة المتعددة الأوجه في غزة في نهاية المطاف إلا إذا تمت معالجة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الأوسع نطاقا، من خلال إنهاء الاحتلال؛ وحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس واللاجئين الفلسطينيين وترتيبات الحدود والترتيبات الأمنية؛ وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء بما يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات السابقة والقانون الدولي. وأكرر التأكيد على أنه لا يوجد بديل مجدٍ للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس فيه عاصمة للدولتين.